

Distr.
GENERAL

A/47292
S/24208 ✓
30 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٩ من القائمة الأولى*
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الصادر عن حكومة يوغوسلافيا رداً على رسالة
وزير خارجية البوسنة والهرسك الموجهة الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه
١٩٩٢ (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٦٩ من القائمة الأولى ، ومن وثائق مجلس
الأمن .

(توقيع) دراغومير دجوكيتش

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

. A/47/50 (*)

300692

300692 300692 (٩٢) ١٤٧ 92-28382

مرفق

بيان صادر عن حكومة يوغوسلافيا

بالاشارة الى رسالة وزير خارجية جمهورية البوسنة والهرسك المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ والموجهة الى رئيس مجلس الامن في الامم المتحدة ، تود حكومة يوغوسلافيا أن توجه الانتباه الى ما يلي :

تتضمن الرسالة مزاعم مفرضة تتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أي الصرب ومونتيفرو ، وتصف الحالة في البوسنة والهرسك بطريقة زائفة .

وهناك كما تعلمون حرب أهلية قائمة في البوسنة والهرسك تقتتل فيها ثلاث قوات إثنية من الحرس الوطني يجري التأثير عليها من مختلف الجوانب . ولا تشترك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كطرف مقاتل في البوسنة والهرسك . وتكمن المصلحة الحيوية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تحقيق السلم في أقرب وقت ممكن وتسوية جميع المشاكل في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا بالوسائل الديمقراطية وبأسرع ما يمكن . وفي هذا الصدد تبذل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل ما يمكن للوصول الى وقف لإطلاق النار في البوسنة والهرسك . وقامت رئاسة يوغوسلافيا بجملة أمور منها مناشدة علنية للقيادة الصربية في البوسنة والهرسك للشروع في وقف فوري لإطلاق النار والالتزام به بدقة والتوقف فورا عن قصف سراييفو والمدن الأخرى من جانب قواتها من المناطق التي تسيطر عليها ؛ وأن تطلب ، وفقا للالتزام السابق التعهد والتصريح به علنا ، من ممثلي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن تتولى القوة السيطرة فورا على مطار سراييفو ؛ وأن تطلب وجود مراقبين من قوة الحماية في جميع الوحدات التي تتبعها للتحقق من احترام وقف إطلاق النار على الأرض وتقديم الضمانات لمرور المساعدات الانسانية بدون عائق في المناطق التي تسيطر عليها .

ومما يثبت أن هذه النداءات من جانب رئاسة يوغوسلافيا كانت فعالة تصرف قادة الصرب في البوسنة والهرسك الذين تعهدوا بوضع نهاية لقصف سراييفو ونقل الأسلحة الثقيلة الموزوعة حول مطار سراييفو الى موقع آخر لرفع الحصار عن المطار ووضعه تحت قيادة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بفرض جلب الامدادات الانسانية .

بيد أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتوقع ، على حق ، أن يضع المجتمع الدولي ضغوطا مماثلة على الجانبين المسلم والكرواتي لبذل كل ما في وسعهما لضمان

تحقيق وقف فوري لاطلاق النار . ومن المعروف أن كرواتيا لم تلتزم في الحقيقة بمتطلبات قراري مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٣) و ٧٥٧ (١٩٩٣) على النحو الثابت أيضا في أحدث تقرير مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي .

وليس لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أي مطالب إقليمية سواء في البوسنة والهرسك أو أي بلد آخر . وهي تلتزم بحزم بالامتنثال لجميع شروط قراري مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٣) و ٧٥٧ (١٩٩٣) . ومما يذكر أنه لم يعد يوجد في البوسنة والهرسك جندي واحد من جنود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . واحتراما من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، فوق كل شيء ، لحدودها التي رسمها دستورها ، ولما قرره مجلس الأمن ، لم ينتهك جيشها ولا قواتها الجوية في أي مرة المجال الجوي لاية دولة مجاورة ، بما في ذلك البوسنة والهرسك منذ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ . ومن الحقائق الجلية أنه حتى طائرات النقل التي تحمل إمدادات الفوئ الإنسانية ، كانت تنتظر موافقة المنظمات الدولية على الرحلات الجوية المتجهة الى البوسنة والهرسك ، لمدة أيام ، مما يبين أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتقيد بدقة بقرار مجلس الأمن . ومن ناحية أخرى ، فإن ضباط قيادة الجيش الوطني اليوغوسلافي السابقين ، الذين انضموا الى القوات العسكرية للشعوب الصربية أو الاسلامية أو الكرواتية في البوسنة والهرسك ، والقوات المسلحة الخاضعة لقيادتهم والاسلحة العسكرية الموجودة تحت تصرفهم ، لا تخضع لهيئة أركان الجيش اليوغوسلافي .

وتؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية طلب مجلس الأمن تسريح ونزع سلاح جميع القوات شبه العسكرية في البوسنة والهرسك على الفور ، وتلك التي قد تأتي من الخارج . وفي هذا السياق ، يحظر بمقتضى القانون إنشاء وتسليح قوات من هذا القبيل في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وقد اتخذت تدابير فعالة لمنع إنشاء قوات أو جماعات من أفراد مسلحين من هذا القبيل أو تحركهم الى أراضي البوسنة والهرسك . واقترح أيضا إنشاء رقابة دولية من مراقبي الأمم المتحدة على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك .

وتتلقى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالاسف الشديد أنباء معاناة مواطني البوسنة والهرسك ، من الصرب والكرواتيين والمسلمين على السواء . وهي تبذل قصارى جهدها للتخفيف من معاناة أولئك المواطنين ، وفي هذا الصدد فإنها هي نفسها أرسلت حتى الآن كميات كبيرة من المساعدة الإنسانية في صورة أغذية وأدوية وما شابه ، وستواصل القيام بذلك في حدود إمكانياتها . وعلاوة على ذلك ، فإن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحث باستمرار جميع الأطراف في النزاع وتمارس الضغط عليهم لتمكين من اتخاذ إجراء فعال لكفالة الاغاثة الإنسانية لمواطني البوسنة والهرسك ، خاصة في سراييفو .

وتعتقد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه لا يمكن تحقيق حل دائم للآزمة في
البوسنة والهرسك إلا بالتوصل إلى اتفاق سياسي فعال بين جميع العناصر الثلاثة
المكونة لتلك الشعوب ، ومن الضروري بالتالي ، مواصلة بذل الجهود لتحقيق هذه
الغاية .
